الهدف من التقسيمات الإقليمية

في الواقع هناك جملة من الأهداف تحققها التقسيمات الإقليمية المبنية على أسس علمية سليمة من أهمها:

1- معرفة خصائص و مميزات مختلف الأقاليم:

أمام تزايد عدد السكان في الدول المتخلفة عمومًا والعالم العربي خصوصًا بمعدلات مرتفعة تصل في المتوسط العام إلى 3% سنويا. مما يعني تضاعفها خلال 24 سنة. وللتأكيد من ذلك نظريا، ننظر إلى العلاقة القائمة بين نسبة الزيادة السنوية ومدة التضاعف.

جدول رقم 02: العلاقة بين الزيادة السكانية السنوية و مدة التضاعف

نسبة الزيادة السكانية السنوية %	مدة التضاعف
% 1	70 سنة
% 2	35 سنة
% 3	24 سنة
% 4	17 سنة

وبالتالي سيزداد الطلب على الموارد الطبيعية، وسيستمر الضغط الشديد على المساحات الزراعية بغية الحصول على أكبر مردود من أصغر وحدة مساحية دون مراعاة في أغلب الأحيان، للقوانين الطبيعية الناظمة، مما ينتج عنه تخريب الأرض عمومًا واستبعاد مساحات معتبرة سنويا، من قائمة الأراضي الصالحة للزراعة خصوصًا وبطرق شتى ولأغراض مختلفة.

وفي ظل هذه المعطيات لا يمكن التغلب على هذه الجدلية القائمة بين الإنسان واحتكاكه بالوسط الذي يعيش فيه ويتحرك ضمنه إلاّ من خلال التقسيم العلمي الصحيح لمجموع أراضي الدولة إلى مجموعة من الأقاليم، لأن المعرفة العلمية بخصائص ومميزات الأقاليم المختلفة وإدراك العلاقات الارتباطية القائمة بين مختلف العناصر الأساسية المشكلة لهذه الأقاليم هي وحدها الكفيلة بحصر الإمكانيات الكامنة وتحديد العوائق المختلفة لكل إقليم من الأقاليم. وبالتالي إيجاد الطرق المثلى في استثماره دون أن يتعرض إلى التخريب ويبقى في حالة توازن.

وهذا هو الهدف الأساسي من التقسيمات الإقليمية. ومدى الاستفادة منها في مجال التخطيط للتنمية المستدامة.

وسنعطي مثلاً على ذلك بتقسيم أراضي الجمهورية العربية السورية إلى مجموعة من الأقاليم الجغرافية. حسب ما هو موضح في الخارطة رقم(2)

أما طريقة العمل فقد مرت بمراحل متعددة نوجزها في مرحلتين أساسيتين:

أ- مرحلة جمع المعطيات العلمية والبيانات الرقمية والمتمثلة أساسًا في المؤلفات والوثائق والدراسات والأبحاث... وغيرها. وذلك على مستوى التراب الوطني السوري. بصفتها المادة الأولية حول الموضوع. ومن ثم دراستها جملة وتفصيلا. وبالتالي استخلاص المميزات الجغرافية التي تطبع كل إقليم بطابعها الخاص. ومقارنة ذلك بما يشبهها أو يناقضها في أقاليم أخرى.

TURKEY تركيا

البحر الأبيض المتوسط MEDITERRANEAN SEA

LEBANON لبنان

IRAQ العراق

JORDAN الأردن

أقاليم ومناطق سورية الجغرافية

حسب تقسيم الدكتور عادل عبد السلام

1969

Geographic Regions & Subregions of Syria

by

Dr.Adel Abdul Salam

1969

Regions	Subregions
I- SOUTH-WEST	1-Djolan 2-Hauran. 3-Djabal Al-Arab 4-Damashq basin.
II-SYRIAN DESERT (AL-BADIYE)	1-Al-Hammad and Khabrat. 2-Al-Faydat and Tadmor basin.
III-HIGH MOUNTAINS	1-Lubnan Ash.Sharqi(Anti-Lebanon) 2-Central depression(Al-Zabadani) 3-Djabal Nuraman.
IV-PALMYRA RANGES & THE CENTRAL MOUNTAINS	1-Tadmor ranges. 2-Al-Balis & Al-Bahri ranges. 3-Ad-Dawa basin.
V-AL-ASI VALLEY	1-Homs and Hama 2-Al Ghab and Az-Zawya. 3-Kuwd-Dagh and Afrin.
VI-COAST & COAST MOUNTAINS	1-The Coast & the Coast plains. 2-Al-Akmiya and Amanus
VII-HALAB PLATEAU & NORTHERN SHAMIYE	1-Halab plain. 2-Djabal Al-Manbij basin. 3-The Northern Shamiya.
VIII-ADJ-DJAZIRE & FURAT	1-Sur et river Valley. 2-Lower Djazira. 3-Upper Djazira.

وعليه فإن أوجه التشابه أو التنافر في مختلف العناصر الجغرافية، تشكل القاعدة الأساسية للتمييز بين مختلف الأقاليم السورية.

ب- مرحلة العمل على المخططات لتمثيل نتائج المرحلة الأولى على مخطط واحد يشمل كل الأقاليم الجغرافية، وهذه المرحلة تتطلب خبرة ودراية كبيرة للتعامل مع معطيات المرحلة الأولى.

فالمحصلة النهائية لكل هذه الأعمال تمثلت في تقسيم سوريا إلى 8 أقاليم جغرافية، وكل إقليم يضم مجموعة من المناطق التابعة له. وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3): الأقاليم الجغرافية السورية

الاقليم الجغرافي	المناطق الجغرافية التابعة له
I- الجنوب الغربي	1. الجولان 2. حوران 3. جبل العرب 4. حوضة دمشق
II- الصحراء السورية (البادية)	1. الحماد والخبرات 2. الفيضات وحوضة تدمر
III- الجبال العالية	1. لبنان الشرقي 2. الحفرة الوسطي (الزبداني) 3. جبل حرمون
IV- السلاسل التدمرية والجبال الوسطى	1. السلاسل التدمرية 2. سلاسل البلعاس - البشري 3. منخفض الدوة
V- حوض العاصي	1. حمص وحماة 2. الغاب والزاوية 3. كرداغ وعفرين
VI- الساحل والجبال الساحلية	1. الساحل والسهول الساحلية 2. العلويين والأمانوس
VII- هضبة حلب والشامية الشمالية	1. سهول حلب 2. منخفض الجبول والمراغة 3. الشامية الشمالية
VIII- الجزيرة والفرات	1. وادي نهر الفرات 2. الجزيرة السفلى 3. الجزيرة العليا

2- تفيد في إعادة التقسيمات الإدارية مستقبلا

أهداف التهيئة الإقليمية

تهدف التهيئة الإقليمية إلى تطوير الأقاليم عامة، المتخلفة خاصة و ذلك عن طريق :

1- مراعاة توازن التنمية إقليميا:

إن تخلف إقليم أو ولاية، أو تخلف قطاع اقتصادي عن قطاع آخر، يجعل من الجزء المتخلف عبئا على الجزء المتقدم، كما يعمل على إعاقة الدورة الإنتاجية (إنتاج، توزيع، تبادل، استهلاك). على المستوى الوطني. لأن تخلف إقليم ما أو قطاع ما يعني استثمارا أقل والاستثمار الأقل يعني كتلة نقدية أقل. والكتلة النقدية الأقل تعني استهلاكا أقلا. وعندما يكون الاستهلاك أقلا، فإنه يؤدي إلى إنتاج أقل، وبذلك تكون المحصلة النهائية إضعاف النشاط الاقتصادي وازدياد حالة الكساد نتيجة لبطء الدورة الإنتاجية ضمن الإقليم المتخلف أو القطاع المتخلف.

وعليه فإن مراعاة توازن التنمية عبر مجموع أقاليم الدولة يؤدي إلى بقاء دوران العمليات الإنتاجية بدون انقطاع أو اختناق، وبالتالي تهيئة الفرصة للعمليات الإنتاجية كي تنساب بدون عوائق . لكن ماذا يعني بالتنمية المتوازنة .

هي التوازن بين معدلات و معايير النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة أو نمو الدخل الأسري و توزيعه أو معدلات الإنفاق على التنمية في الإقليم المعني بالدراسة سواء كانت التنمية اقتصادية أو خدماتية كالتعليم و الصحة ...الخ و مقارنتها بمثيلاتها في الأقاليم الأخرى أو بالمعدلات الوطنية.

كما يترتب عن تحقيق التقسيم العلمي الصحيح لأراضي دولة ما باعتباره القاعدة الأساسية والفعالة للتهيئة الإقليمية تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

أ – حصر و تحديد الفوارق الإقليمية: بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ... وغيرها.

بهدف معرفة خصوصيات كل إقليم بغية توظيفها على النحو الأمثل تحت موضوع وسائل تسوية الفروقات الإقليمية. وبالتالي تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إحراز تنمية متوازنة وشاملة وكاملة.

ب – إن التوزيع المتوازن للتنمية الإقليمية يستوجب مراعاة مبدأ التخصص الإنتاجي، أي توزيع النسب التنموية بما يتفق مع مؤهلات ومقومات كل إقليم.

جـ – تحقيق مبدأ التنسيق الاستثماري بين مجموع أقاليم الدولة الواحدة...

د – تحقيق مبدأ الأولوية في التنمية الإقليمية، أي ما هو الإقليم (الأقاليم) الأولى بالتنمية .

2- - بناء الخطة الوطنية من الخطة الإقليمية:

استنادًا إلى التعريف الذي أوردناه سابقًا للتهيئة الإقليمية يمكن أن تتخذ إحدى الطريقتين التاليتين:

1 – وضع خطة وطنية شاملة: تؤخذ بعين الاعتبار توزيع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الأقاليم دون إعداد خطة اقليمية مستقلة.

2 – دمج الخطط الإقليمية: المعدة لكل إقليم على حدا في خطة وطنية موحدة.

- **ففي الاتجاه الأول:** تصبح المركزية الاقتصادية مسألة جوهرية من حيث المبدأ العام بسبب الحاجة لمركز واحد ينسق ويخطط للتنمية. تلافيا لأي تعارض أو تناقض فيما لو تم توزيع مراكز اتخاذ القرار. وفي هذه الحال يخشى من خطر التركيز

على سياسة التنمية الإقليمية حسب ما تراه الحكومة المركزية «التنمية المركزية» دون إعطاء الأهمية الكافية للتوازن الكافي بين الأقاليم.

ومع ذلك فإن لهذا الاتجاه حسب ما يراه البعض حسناته من حيث سهولة إعداد الخطط، لاسيما في دول العالم الثالث التي لم تكتمل فيها متطلبات التهيئة الإقليمية بعد.

- **الاتجاه الثاني:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مركزية القرار الاقتصادي وما يصاحبه من بيروقراطية إدارية، تعيق تنفيذ القرار الاقتصادي التطبيقي، وبالتالي فإن توفير الفرص لإعداد خطط تفصيلية على مستوى كل إقليم، أي اللامركزية يحقق التوازن بين الأقاليم وتقليص الفوارق بينها. لأنه المكون الرئيسي للتهيئة الإقليمية. وبذلك تحقيق الأهداف التالية:
  - حصر وتحديد احتياجات ومتطلبات الأقاليم، واقتراح الخطط التي تلبي هذه الاحتياجات، لأن أقاليم الدولة أقدر من غيرها على تحديد احتياجاتها.
  - إيجاد العلاقات الترابطية بين مختلف المشاريع التنموية للإقليم.
  - قياس الفوارق بين مناطق الإقليم الواحد والعمل على تقليصها بالاعتماد على مبدأ الأولوية .